http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2034) السنة الثامنة - السبت (5) شباط 2011

بالعربي الصريح

الحكومة تستعد للغضب بالمادة ٤ إرهاب

علي عبد السادة

الأسبوع المنصرم، الساخن عربياً والبارد هنا، تبادلتُ الأحاديث، مهنئا أصدقاء مصريين، من بينهم الشاعرة والمترجمة فاطمة ناعوت. وكان جميعهم متفقين على اقتراف الفعل الجميل أيام الغضب المصري: الانتصار للذات، والإحساس الحقيقي – تحت عشر خطوط – بالمواطنة.

وحين استغرقوا في تفاصيل انطلاق الغضب وبلوغه نشوة (الثورة) البريئة، كنت آمل ألا ألتفت نحونا، نحن العراقيين. كنت أرجو في حديثهم أن يطول ساعات وساعات وأسأل العنوان البريدي أو الفيس بوك أن يأخذني دون أن يعيدني حيث أنا أواجه كما مخيفاً من الإحباط وسجلا حافلا بالفشل – هكذا أراه – كنت آمل أن استمع إليهم أياما وأياما كي لا انصرف لجرد (عراقيتي) و(عراقي).

شعرتُ بالسخط حين قرأت كلمات للصديقة ناعوت: "هل يعرف النظام المصري أن جيلا وُلد مع بداية حكمه وانه سيكبر معه، وحين يشب ينهدر كالطوفان احتجاجا عليه في ميدان التحرير". كنت آمل ألا أقول مع نفسي ألم تلد أجيال وأجيال عراقية خلال سنوات صدام؟.

هكذا.. فرغت للحال العراقي البائس، إذ لم يكن لدى الأصدقاء المصريين وقت للثرثرة. فقلت: فشلنا في أن نسبق عصا الأمريكيين لرأس صدام بعد أن كانت عصاهم بيده تطيح برأسنا من قبل. وأخفقنا، طوال عقود، في أن نكون نحن، باستثناء (غضبتنا) قبل السقوط في فخ آذار ١٩٩١. قلت أيضا: ربما لان ساحة التحرير في بغداد صغيرة جدا ولا تسعنا، نحن الغاضبون المفترضون. ترى هل نحن غاضبون؟

لكنني أستدرك: "مصر اليوم تريد شيئاً تحقق لنا منذ ٢٠٠٣، ولا حاجة للسؤال عن الوسيلة الأمريكية، في النهاية ربحنا عراقاً بلا صدام".

لكن حكاية دكتاتور العراق وحاشيته ورجاله وحتى فلوله، باتت مثل مودة قبيحة، وحديث قديم لم يعد يسمعه احد، وذلك بفضل لائحة حساب ثقيلة وجديدة، وها أنا اجرد مرة أخرى: هل نحن غاضبون، بينما تجري مياه الفساد من تحت أقدامنا؟ هل نحن غاضبون، بينما نبلع حيل المنتفعين والمزورين وأنصاف الرجال وأرباع المثقفين في كذبة الدولة المدنية الديمقراطية؟ ترى هل نعرف الغضب؟

ربما هذه الجردة الطويلة تعود إلى كوننا منتفعين، جبناء، مرتبطين بصفقات مشبوهة. أو مغرمين، حقا، بالعصا، أي عصا، تدق الرؤوس وتقود الخطى. وإلا نحن باردون ميتون وهم باتوا على وشك هتك خصائصنا وفتك أسمائنا، ونحن ندور، مع كل هذا، حول فخ جديد نتحين فرصة السقوط.

ودون شك، لا أقصد طريقة تفكير ساذجة وعاطفية في التندر بثورة تونس ومصر، ولا أستبطن، في هذه السطور، الرغبة في استعارتها لمواجهة سنوات سبع من الفشل العراقي المريع في بناء البديل، ولا أتحامل على العملية السياسية كأي راديكالي أعمى يعشق العودة إلى المربعات الأولى. لكنني أبحث عن رشفة ماء تخلصني من غصة سؤال تبدو صياغته سهلة للغاية: لم يسمع العراقيون بكوارث الفساد ولهاث رجال العهد الجديد إلى النفوذ والمال ويحولون ذلك إلى نكتة في مقهى الشابندر؟ لكن، ثمة بذر طري بغضب عراقي وشيك، والحكومة تتحسب لتوابعه. التلفاز نقل ليلة الخميس عن (غاضب) تظاهر والعشرات أمام الحكومة المحلية في الديوانية بسبب الكهرباء، سمعته يقول: "حين منعتنا الشرطة من التظاهر ارتفعت أصواتنا".

أخشى أن تحسب الدولة هؤلاء ممن تنطبق عليهم أحكام المادة ٤ من قانون مكافحة الإرهاب.

عراقيون يخرجون عن صمتهم في المتنبي والحمزة والحسينية

مثقفون وطلبة: ملامح احتجاج وشيك

◆ شرطة الديوانية تفرق المتظاهرين بالرصاص

◆ مصادر: الحكومات المحلية خائفة من تأجج الغضب الشعبي

مثقفون وطلبة في تظاهرة شارع المتنبي .. عدسة أدهم يوسف

□ بغداد / المدى

بدأت بوادر غضب عراقي على الفساد وتردي الخدمات، وهي كما يقول ناشطون متظاهرون متاحة للتطور لاحقا.

ففي الوقت الذي تواصلت تظاهرة الحسينية، شمال بغداد، لليوم الثالث على التوالي وارتفاع سقف مطالبها إلى إقالة المجلس البلدي، تتصاعد تحركات شبابية في بغداد تحت إطار ما يسمى بلجنة الشباب للغضب العراقي الهدف منها توسيع رقعة الاحتجاج على السياسة الحكومية.

وتظاهر عشرات الناشطين والشباب، جلهم من طلبة الجامعات، وسط العاصمة بغداد، أمس الجمعة، للمطالبة بتغيير السياسات المنهجية في البلاد وتطبيق الوعود التي أطلقها أعضاء مجلس النواب إبان فترة الانتخابات.

العشرات من المثقفين والناشطين والشباب طالبوا من مثقفي العراق مساندتهم في تظاهرة حاشدة وكبيرة في ساحة التحرير وسط العاصمة بغداد لنصرة الشعب العراقي.

واتهم المتظاهرون مجلس النواب بالطائفية ونددوا باستخدام الأعيرة النارية في تظاهرة الحمزة أمس الأول في محافظة الديوانية، التي أدت إلى استشهاد وإصابة أربعة مواطنين"، داعين إلى "عدم فرض القيود على الحريات وعدم استخدام سياسة تكميم الأفواه".

وقالت مصادر صحفية إلى أن"المتظاهرين رددوا شعارات مفادها (إرحل إرحل برلمان غير قادر على الأمان) و(بغداد لن تكون قندهار)".

هذه التظاهرة تعتبر الأولى من نوعها من حيث المطالبات بتغيير سياسات البلاد، حيث كانت تقتصر المطالبات على تصريحات بعض الكتل السياسية وانتقادات عدد من السياسيين.

على صعيد متصل، تنشط مجموعة من الشباب لتنظيم تظاهرة سلمية في ساحة الفردوس وسط بغداد احتجاجا على البطالة وسوء الخدمات.

وذكرت مجموعة شبابية تطلق على نفسها (اللجنة الشبابية لثورة الغضب) أنها تسعى"لتنظيم اعتصام للشباب الغاضب في ساحة الفردوس وسط بغداد"، داعين "جميع الشباب الراغبين بالمشاركة في الاعتصام إلى الحضور للساحة" التي شهدت عشرات الاعتصامات والتظاهرات خلال السنوات الماضية شكلت معها رمزا من رموز الحرية في العراق.

ولا تعرف طبيعة مطالب المجموعة الشبابية التي تسعى للتظاهر، لكن يعتقد إن مطالبها لن تتجاوز تحسين الخدمات الأساسية ومحاربة الفساد وضمان الحريات العامة، بوجود حرية العمل السياسي ونظام برلماني ديمقراطي في العراق.

في وقت تشهد فيه عدة دول عربية مظاهرات شبابية تطالب بتغيير الأنظمة وإصلاحات سياسية واسعة.

وعلق الناطق الرسمي باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا، على تلك المعلومات قائلا، إن "على أي جهة سياسية أو شعبية تريد تنظيم تظاهرة في أي منطقة استحصال الموافقات الرسمية من وزارة الداخلية بهدف تأمين الحماية للمتظاهرين، ومنع استهدافهم من قبل الجماعات المسلحة".

وأضاف أن الدستور يمنح حق التظاهرات السلمية وحق التعبير بحرية لأي جهة، على أن يستحصل القائمون على تلك التظاهرات الموافقات الرسمية من قبل وزارة الداخلية حصرا، بهدف تأمين الحماية اللازمة للمتظاهرين.

فيما ألمح الساسة العراقيون إلى أن ثورة الغضب المصرية وقبلها انتفاضة الياسمين التونسية، إلى أنها من نتاج التغيير الذي حدث في العراق بتدخل أميركي، إلا أن الغضب الشعبي وصل إلى العراق، وتحديداً إلى محافظة القادسية، التي سقط فيها خمسة مواطنين بين شهيد وجريح، في تظاهرة احتجاجية على نقص الكهرباء والغذاء، وسط صمت حكومي رسمي مريب.

وبينما اصدر مجلس النواب بياناً يستنكر فيه استخدام العنف ضد المتظاهرين العزل في مصر ودعا إلى احترام حقوق الإنسان وعدم انتهاكها، فانه تجاهل تماماً ما حدث في قضاء الحمزة التي سقط فيها ٤ شهداء من المتظاهرين.

وقال متظاهرون إن "قوات الشرطة قامت بإطلاق النار في الهواء لتفريق عشرات المواطنين من أهالي قضاء الحمزة جنوب الديوانية، ما أدى إلى استشهاد ٤ أشخاص وإصابة آخر بجروح".

وقالوا إن "قوات الشرطة اقتادت العشرات من المتظاهرين إلى جهة مجهولة"، مشيرين إلى أن "شباب القضاء سيستمرون في التظاهر يوم غد حتى تستجيب الحكومة المحلية لمطالبهم".

وبحسب شهود عيان، فإن عدداً من المتظاهرين أحرقوا الإطارات وقطعوا الطريق الرابط بين قضاء الحمزة ومركز محافظة الديوانية لأكثر من أربع ساعات، كما قاموا برمي قوات الشرطة بالحجارة، وحاولوا اقتحام مركز الشرطة ما أدى إلى إلحاق مركبتين بأضرار مادية، الأمر الذي دفع بقوات الشرطة إلى ضرب المتظاهرين بالهراوات، ومن ثم إطلاق النار عليهم.

وحاول الحشد الذي كان يضم نحو ألف شخص شق طريقه إلى مبنى تابع للمجلس المحلي في قضاء الحمزة مطالبا بتحسين الحصص الغذائية والمزيد من الكهرباء والماء.

واتهم المتظاهرون رئيس الوزراء نوري المالكي بالتراجع عن وعوده بتحسين الخدمات. وقال رعد الزيدي مستشار محافظ الديوانية سالم حسين إن المتظاهرين رشقوا الشرطة بالحجارة وان الشرطة فتحت النار عليهم مما أسفر عن إصابة ثلاثة.

وقال انه لم يكن هناك ما يدعو لإطلاق النار. وأضاف انه لا يهم إذا كانوا حاولوا اقتحام المكان أو إلقاء الحجارة.

وذكر شهود أن بعض المتظاهرين حملوا عبوات من الشاي والسكر في حين حمل آخرون فوانيس صغيرة تعمل بالزيت لإظهار نقص السلع الرئيسية والكهرباء.

وأقيمت احتجاجات مماثلة في حزيران الماضي في مدينة البصرة حيث فتحت الشرطة النار لتفريق عدة آلاف من المتظاهرين الذين كانوا يطالبون باستقالة وزير الكهرباء كريم وحيد.

غير أن عضو مجلس المحافظة قال إن إطلاق النار هدف إلى فتح الطريق الرابط بين القضاء والمحافظة والتي أغلقها المتظاهرون، مبيناً أنها "طريق دولية وتربط بين وسط العراق وجنوبه".

وأضاف داخل صيهود أن "حكومة الديوانية ديمقراطية ولا تمنع أي مظاهرة، شرط أن تكون سلمية ويحترم القائمون عليها النظام العام ويحافظون على الممتلكات"، مشيراً إلى أن "الحكومة المحلية شكلت لجنة للقاء المتظاهرين ومعرفة مطالبهم والتفاوض معهم لتنفيذها".

يذكر أن محافظة الديوانية تعاني من ضعف الاستثمار على الرغم من وجود هيئة خاصة للاستثمار، إذ إنها لم تشهد حتى الآن تنفيذ أي مشروع استثماري، الأمر الذي أثر بشكل سلبي كبير على حياة المواطنين مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة.

وجاءت تظاهرة أهالي قضاء الحمزة الشرقي بعد يومين على تظاهرة نظمها الثلاثاء الماضي المئات من سكان مدينة الحسينية في بغداد احتجاجا على سوء الخدمات وعلى ما وصفوه بتستر المسؤولين عن المفسدين والسارقين.

وهدد المتظاهرون على لسان منظم التظاهرة ناصر الكعبي بان "المتظاهرين سيتوجهون إلى بغداد بتظاهرة أقوى واعنف في حال عدم التفات الحكومة لمطالبهم بتغيير ومحاسبة المسؤولين الإداريين في مدينتهم".

يشار إلى أن مدينة الحسينية تعد من المناطق الفقيرة.

في غضون ذلك كشفت مصادر سياسية محلية ووجهاء عشائر في محافظات الجنوب والفرات الأوسط، عن تخوف الحكومات المحلية، من تأجج الغضب الشعبي، بسبب انعدام الخدمات الأساسية، وغياب مفردات الحصة التموينية منذ عدة أشهر. وقالت إن هذا التخوف دفعهم إلى التحسب، واتخاذ تدابير أمنية لمواجهة ما تسميه الحكومات المحلية بـ (التظاهرات المطلبية). وقالت المصادر إن محافظة ذي قار أعدت خطة أمنية لاحتواء التظاهرات والفعاليات الاحتجاجية المحتملة، مشيرة إلى أن الخطة تمت مناقشتها في اجتماع مجلس المحافظة الأخير الذي تم فيه تضييف رؤساء الأجهزة الأمنية والمدير العام لشرطة ذي قار حيث تم عرض الخطة الأمنية المفترض تطبيقها عام ٢٠١١ في عموم المحافظة قبل المصادقة عليها من قبل المجلس.

واستبقت الحكومات المحلية في محافظات الجنوب أية تظاهرات محتملة بشأن النقص الحاد في الطاقة الكهربائية بالإعلان أنها تدرس تقديم دعوى قضائية إلى المحكمة الاتحادية ضد وزارة الكهرباء حول حصصها من التيار الكهربائي.

وبحسب عامر نصر الله رئيس لجنة الطاقة في مجلس ميسان فأن "اجتماعا تشاوريا ستعقده قريبا محافظات البصرة وميسان والناصرية لمطالبة وزارة الكهرباء بتخصيص حصة لتلك المحافظات من الكهرباء ضمن المشاريع الكهربائية التي تمر في أراضيها لتحسين التيار الكهربائي فيها".

وقال نصر الله أنه "في حالة عدم استجابة الوزارة لمطالب المحافظات الثلاث سترفع دعوى قضائية ضد وزارة الكهرباء في المحكمة الاتحادية للمطالبة بحقوقها وفق القانون".

جامعيون يشرفون على التواصل

شعار حملة المدى يتحول إلى مجموعة على الفيس البوك

□ بغداد/ ايـاس حسام الساموك

إحدى شعارات حملة مؤسسة المدى في الدفاع عن الحريات وهو "بغداد لن تكون قندهار" رفعه مئات من شباب الانترنت العراقي داخل إحدى مجموعات موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" للتعبير عن رفضهم لسياسة القمع التي ترتكبها الحكومة المحلية في بغداد، معربين عن إعجابهم بما تقوم به "المدى" من اجل حماية الحقوق المدنية.

وكشف مجموعة من الشباب في العقد الثاني من عمرهم و بعد أن دعت مؤسسة "المدى" للإعلام والثقافة والفنون إلى حملة الحريات أولاً عن تكوين مجموعة داخل موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" ينتقدون من خلاله سياسات الحكومة المحلية تجاه المواطنين العراقيين بتقييد حرياتهم، متضامنين مع "المدى" ورافعين إحدى شعارات الحملة "بغداد لن تكون قندهار"، محذرين في الوقت نفسه أعضاء الحكومة المحلية بخروجهم إلى الشارع في حال استمرارهم في سياسة القمع.

وعلى ما يقول القائمون على المجموعة فقد أنشئت من مجموعة من شباب العراق المدافعين عن الحرية والحفاظ على مكتسبات الديمقراطية ومواجهة كل من يريد تحويله إلى دولة دكتاتورية، معتبرين أن هذه المبادرة جاءت بعد الحرب التي أعلنتها مجالس المحافظات "بابل، البصرة، بغداد" بمحاربة الحريات محاولة منهم لتحويل هذه المحافظات إلى مدن دينية بحتة.

"المدى" التقت بأحد مؤسسي هذه المجموعة علي عبد الخالق وهو طالب جامعي يبلغ من العمر ٢٤ عاما، أشار إلى انه كان ضمن مجموعه من الشباب الذين تظاهروا مع "المدى" للدفاع عن الحريات في شارع المتنبي، موضحا أن الشباب المشارك كان يريد توسيع هذه الحملة كي تشمل جميع شرائح الشعب لا المثقفين فحسب.

وأضاف عبد الخالق وهو ناشط مدني أن هذه الحملة يجب ألا تكون للمثقفين إنما يجب أن تصل ابسط الناس فهي حملة شعبية للدفاع عن الديمقراطية في العراق، الأمر الذي أدى إلى تكوني هذه المجموعة على موقع التواصل الاجتماعي"فيس بوك" والتي تضم ما يقارب الـ ٨٠٠ شاب وفتاة للتضامن مع حملة المدى"الحريات أولا".

وعن سبب اختيارهم شعار حملة المدى "بغداد لن تكون قندهار" يقول عبد الخالق كونه استفز وبشكل كبير رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي الأمر الذي جعله يفقد أعصابه، مبينا أنهم الآن في طور الشرح عن الغرض من المجموعة وهو الدفاع عن الحريات المدنية تضامنا مع مؤسسة"المدى"، متابعا أنهم شباب من مختلف الشرائح من ضمنهم إعلاميون وفنانون وشعراء وطلاب جامعيون، معربين عن اعتقادهم إن ما تقوم به "المدى" في الضغط على رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي هو الحل الأمثل، مما جعلهم ينقلون هذه التجربة إلى "الفيس بوك" خصوصا وان الأخير هو المحرك الأكبر للجماهير سيما فئة الشباب، فالانترنت اسقط حكومات وسياسيات تنتهج من قبل دكتاتوريات في المنطقة، مؤكدا انه لو تواصل الشباب من خلال الانترنت مع مؤسسة "المدى" في حملتها الأخيرة ستنتهي الحقبة الظلامية والأفكار الرجعية التي تقودها الحكومات المحلية.

خطبة الجمعة تحذر من "تسلط الحاكم"

ممثل السيستاني: الفوارق الطبقية تتفاقم

□ بغداد/ المدى

تطرق ممثل المرجعية الدينية العليا وخطيب الجمعة في كربلاء الشيخ عبد المهدي الكربلائي إلى ما يجري من غليان شعبي وجماهيري وغضب من بعض الشعوب العربية ضد حكامها.

وتساءل عن الأسباب التي دعت هذه الشعوب إلى الانفجار الكبير والغضب العارم، وقال لو استقصينا الأسباب لوجدنا إن هناك سببين رئيسيين وهما وجود فوارق كبيرة اجتماعية ومالية بين طبقة مترفة تتوفر لها جميع وسائل الراحة والتنعم وبين طبقات محرومة فقيرة تعاني من بطالة وحرمان وتفتقر إلى الحد الأدنى من وسائل الحياة الحرة الكريمة، وتعاني من أمراض لا تستطيع أن توفر عوائل المرضى لهم العلاج المناسب.

ويقول أيضا :"السبب الثاني وجود فساد مالي كبير بحيث يرى أبناء الشعب إن أمواله وثرواته تنهب ولا علاج جذري لها.

وأضاف إلى هذين السببين وجود دكتاتورية سياسية من خلال تسلط حاكم واحد أو حزب واحد بمقدرات الشعب، وتحكمها مع بطانتها والمقربين منها على ثروات البلد، مقابل وجود طبقات فقيرة وكبيرة تفتقر إلى أبسط مقومات العيش.

وتابع إن النظام الديمقراطي إن لم يوفر العناصر الأساسية التي يحتاجها الشعب من حرية التعبير وتحكيم إرادة الشعب وتوفر عناصر نزيهة خاصة كبار المسؤولين وما دونهم، ما تحفظ للشعب ثروته وأمواله وتحرص على رفع المستوى المعيشي لأبناء البلد خاصة الطبقات المحرومة وتحرص أيضا على ألا تعيش بمستوى رفاهي أكثر بكثير من الطبقات المحرومة فان الغليان الشعبي وغضب المواطن سوف لا تكون بمأمن منه.

وأكد إن الفوارق الاجتماعية الفاحشة والفساد المالي وتنعم طبقة على حساب طبقات الشعب المحرومة تعد من الأسباب الأساسية لحصول مثل هذه الانفجارات الشعبية.. وقال تارة نجد شعباً بتمامه وحكامه يعيشون حالة من الفقر والعوز كما في بعض البلدان الأفريقية فهذا شيء وتارة أخرى نجد شعباً اغلب طبقاته تعيش حالة الفقر في حين إن طبقة تعيش حالة من الترف والتنعم، هذا الأمر لم ترضه الشعوب الحرة لنفسها.

واستطرد إن النظام الديمقراطي إن لم يتوفر فيه مسؤولون يحرصون على ألا تكون لهم امتيازات مالية واستغلال للواقع والمناصب لتحقيق امتيازات دنيوية ويحرصون على أن تكون معيشتهم قريبة لمعيشة أبناء الشعب ويحارب فيه الفساد المالي والإداري، وان يكون هناك تمثل حقيقي للسلطة التشريعية والتنفيذية لمن انتخبهم بحيث يحرص هؤلاء المنتخبون على تطوير الواقع المعيشي والتربوي وتقليل الفوارق الطبقية، فان مثل هذا الوضع يُنذر أيضا بانفجار وان كان بعد حين.